

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية For Strategic and Media Studies العدد 8 - نوفمبر/تشرين الثاني 2020 issue 8 - November 2020

LUBAB

"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Center for Studies

ليبيا
رؤية جمال حمدان للجغرافيا السياسية

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

ISSN 8753-2617

في هذا العدد
In this issue

الأزمة في اليمن: المؤثرات الداخلية والفواعل الخارجية

الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي

ما وراء توتر العلاقات المغربية-الخليجية

مراجعة نقدية لنظرية الاستخدامات والإشباعات في البيئة الرقمية

رؤية جمال حمدان للجغرافيا السياسية الليبية ودلالاتها الاستراتيجية الباقية

Gamal Hamdan's Views of the Libyan Geopolitics and their lasting Strategic Implications

* Mohamed El-Moctar El-Shinqiti – محمد المختار الشنقيطي

ملخص:

تتناول الدراسة أفكار جمال حمدان عن الجغرافيا السياسية الليبية، وهي أفكار برهنت على قيمتها وصلابتها مع الزمن، خصوصًا مفهومي "الثنائية الإقليمية" و"الأبعاد الأربعة". وتسعى الدراسة إلى تجريد أفكار حمدان مما لابسها من مواقف ظرفية وتحيزات عرقية، وإضافة بُعدٍ خامس إليها هو البُعد الأناضولي، ثم استخلاص الدلالات الاستراتيجية الباقية لأفكاره، بما يُعين على فهم أفضل للصراع في ليبيا وعليها اليوم.

كلمات مفتاحية: ليبيا، جمال حمدان، الجغرافيا السياسية، البحر المتوسط، العالم العربي.

Abstract:

This is a study of Gamal Hamdan's views of the Libyan geopolitics, which have proved their value and perseverance over time, especially his concepts of "regional dualism" and "four dimensions." The study tries to free Hamdan's ideas from his circumstantial positions and racial bias, adding the Anatolian dimension, and then draw the lasting strategic implications, for a better understanding of the Libyan conflict today.

Keywords: Libya, Gamal Hamdan, Geopolitics, The Mediterranean, The Arab World.

* د. محمد المختار الشنقيطي، أستاذ الفكر السياسي في جامعة قطر.

Dr. Mohamed El-Moctar El-Shinqiti, Professor of Political Thought, Qatar University.

تطمح هذه الدراسة إلى تقديم عرض مُكثَّف للأفكار والتحليلات التي قدَّمها عالم الجغرافيا المصري الشهير، جمال حمدان (1928–1993)، عن الجغرافيا السياسية الليبية، والكشف عن دلالاتها السياسية والاستراتيجية المتجددة، المُعِينة على فهمٍ أعمقَ للصراع في ليبيا وعليها اليوم، ووضْعِها في سياقها التاريخي، بناءً على ما تراكم من معارف بعد صدور كتابه عن ليبيا، الذي يناهز عمره نصف قرن. وتعتمد الدراسة منهج التحليل السياقي المقارِن، فهي تفحص ارتباط نص حمدان عن ليبيا بسياقات الزمان والمكان، وتضعه في سياق الفكر الحمداني بشكل عام، وتقارنه أحيانًا بدراسات مؤلفين آخرين عن الجغرافيا الليبية والتاريخ الليبي، في مسعى للتمييز بين ما صمَد من آراء حمدان وتحليلاته على مدى العقود، وما كان منفعلًا فيه بالسياقات السياسية الظرفية، أو متأثرًا بالخيارات الأيديولوجية التي تبنَّاها، مع الحرص على تجنب الخطايا الكلاسيكية في الجغرافيا السياسية، خصوصًا الجبرية المكانية، والمركزية العرقية.

تبدأ الدراسة بمدخل عام يُبيِّن الملامح العامة للفكر الجغرافي لدى حمدان، ومنهجه الفكري المتفرِّد في دراسة الجغرافيا السياسية، ثم يمتد صُلْب الدراسة باسطًا أمَّهاتِ القضايا التي طرحها حمدان في دراسته للجغرافيا السياسية الليبية، والمفاهيم الأساسية التي شكَّلت مفاتيح تصوره التحليلي في هذا المضمار. كما تتضمن الدراسة تحفظاتٍ مبدئيةً على بعض ما ذهب إليه حمدان، ومراجعاتٍ نقديةً لبعض ما طرحه، ثم تنتهي الدراسة بخلاصات عن بعض الأفكار الباقية من تأملات حمدان في الجغرافيا السياسية الليبية، وبعض الدلالات الاستراتيجية للأفكار التي طرحها، وسبُل استثمار تلك الأفكار في إخراج ليبيا من أزمتها الحالية، وفي تحقيق العدل والحرية للشعب الليبي طبقًا لمبادئ ثورة 17 فبراير/شباط 2011.

1. الجغرافيا السياسية الحمدانية

للجغرافيا السياسية عند جمال حمدان نكهة خاصة، فهي ليست وصفًا باردًا للأرض وأبعادها المادية، بل هي دائمًا ممزوجة بالعلوم الاستراتيجية، ومنقوعة في الهوية الثقافية والحضارية. فلم يكن حمدان يكتفي بتحليل الظواهر الجغرافية الجامدة، بل كان يسعى دائمًا إلى "استشفاف واستنتاج دروسها الجيوستراتيجية الأكثر خلودًا وبقاء"(1). ولم يكن يحصر اهتمامه بالظواهر الجغرافية والطبيعية، بل كان دائمًا ما يتجاوز ذلك -بعقله الوقّاد- ليتأمل الجذور التاريخية والظلال الحضارية التي تُلوِّن الجغرافيا بألوانها، وتسبغ عليها المعنى والمغزى.

وليس من المبالغة في شيءٍ قولُ عبد الرؤوف أبو السعد: إن فكر جمال حمدان "نسيج مركَّبٌ بين الجغرافيا والتاريخ والفعل الإنساني الخلّاق"(2). فالجغرافيا السياسية عند جمال حمدان حقل معرفي عابر للتخصصات، لذلك فإن فكره "يجمع بين الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع"(3). ويرجع الفضل في هذا المنظور التركيبي إلى الصرامة المنهجية التي أخذ بها حمدان نفسه؛ ذلك أن "العلم عنده لم يكن مجرد سردٍ، أو إثبات وقائع، أو تقرير حقائق، ولكنه ربطُ الواقع والحقائق بعضها ببعض على نظام متَّسق"(4).

وقد أعان جمالًا على شق هذا الطريق المتفرد في الجغرافيا السياسية أنه كان يملك حاسَّة استراتيجية مُرْهَفة، وعبارةً مُشرقة تمنح الفكرة الجغرافية الباردة -حين تفيض من قلمه- جاذبية وسحرًا: "فقد كان -بالإضافة إلى علمه الغزير وثقافته الواسعة- يمتلك ناصية اللغة العربية باقتدار يحسده عليه فقهاء اللغة وشيوخها"(5). ويمكن أن نضيف إلى ذلك شغفه بموضوع تخصصه، علم الجغرافيا. فقد نقل عنه مأمون غريب قوله: "أنا مخلوقٌ جغرافيٌّ، أو حيوان

جغرافـيٌّ؛ فقـد خُلِقـتُ جغرافيًّـا رغـم أنفـي.. وأنـا أعتقـد أن اسـتعدادي الطبيعـي للجغرافيـا هـو الترجمـة العلميـة لاسـتعداداتي وميولـي الفنيـة، فأنـا اقتـرب بالجغرافيـا مـن الفـن، وأنـا تسـتهويني الطبيعـة وجمالهـا"(6).

يعتبـر جمـال حمـدان علـم الجغرافيـا السياسـية فـي جوهـره نمطًـا مـن "تحليـل القـوة"(7) الـذي يتجـاوز السـطح والمظاهـر العارضـة فـي بنيـة الـدول، ويغـوص إلـى أعماقهـا، ويضـع اليـد علـى عناصـر قوتهـا وضعفهـا المطَّـردة، مـن خـلال الكشـف عـن "الجوهـر الكامـن والدفـين فـي كيـان الدولـة" و"التشـريح الموضوعـي للجسـم السياسـي"(8)، مـع وضـع كل ذلـك فـي سـياق الزمـان والمـكان والإمـكان. وهـذا التركيـز علـى العناصـر الثابتـة فـي كيـان الدولـة، وأوجـه القـوة والضعـف فـي بنيتهـا، ومظاهـر الخطـر الاسـتراتيجي المُحدقـة بهـا، هـو الـذي منـح أفـكار حمـدان وتحليلاتـه دلالـة باقيـة، رغـم مـرور عقـود علـى كتابتهـا؛ لأن هـذه الأفـكار "تُرْسـي العمـل السياسـي علـى أسـاس متـين مـن النظـر الاسـتراتيجي، سـواء اتفقـتَ معهـا أم اختلفـتَ"، كمـا لاحـظ أحمـد صدقـي الدجانـي(9).

وينضـاف لذلـك أن النظـر إلـى الجغرافيـا كعلـم لـ"تحليـل القـوة" أضفـى علـى أفـكار حمـدان واقعيـة صلبـة، جعلـتْ حسـن حنفـي يقـول عـن كتـاب حمـدان "شـخصية مصـر": "أعطتنـي شـخصية مصـر الأسـاس الجغرافـي للتاريـخ والسياسـة والاجتمـاع، وحوَّلَتْنـي مـن مثاليـة السـماء إلـى واقعيـة الأرض.. مـن الثقافـة إلـى التاريـخ، ومـن العقائـد إلـى الجغرافيـا"(10). وقـد لاحـظ عبـد الحميـد حمـدان محقًّـا أن شـقيقه جمـالًا "فتـح أبوابًـا جديـدة للمعرفـة لـم تُطْـرَق مـن قبـل، وكان يُوظِّـف الجغرافيـا لغايـات أسـمى، مازجًـا بـين فلسـفتها وفلسـفة التاريـخ، وبينهـا وبـين علـوم وفنـون شـتى، لكـي يصـل إلـى نـوع جديـد مـن المعرفـة بأسـلوب مبتكَـر، يَخـرُج عـن

المفهوم التقليدي للجغرافيا"(11). أما جمال نفسه، فقد بسط رؤيته للجغرافيا السياسية في قوله: "الجغرافيا السياسية هي أساسًا العلم الذي يضع الدولة في إطارها الطبيعي الباقي، ويردُّها إلى أصولها الجغرافية الدائمة الوثيقة، يحقِّق أساسها الطبيعي، ويرصد الثوابت والمتغيرات على أطول مدىً ممكن في توجيهها وعلاقاتها، ثم يحدد نقط القوة والضعف الكامنة أو الظاهرة في وجودها السياسي، ومَواطن الخطر أو الخطأ في هيكلها الجيوبوليتيكي. إنها باختصار العلم الذي يضع الدولة ككائن حي في ميزان حسَّاس، كما هو دقيق، وتحت مجهر موضوعي متجرِّد، ليَقيس وزنها السياسي، وموقعها في عالم السياسة، ووقْعها عليه، محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا"(12).

وقد كان جمال حمدان يطمح إلى تحقيق مشروع كبير، لم تمهله الأيام ليكمله، وهو كتابة سِفْرٍ عن كل دولة عربية يشرح جغرافيتها السياسية، وما ينبثق عنها من معان ودلالات استراتيجية. وقد تحدَّث شقيقه عبد الحميد حمدان عن هذا المشروع الطموح الذي كان جمال يحمله بين جنبيه؛ فقال: "وحدَّثني جمال -بعد صدور "شخصية مصر" في طبعته الأولى- أنه ينوي أن يكون هذا الكتاب هو الأول في سلسلة تتناول شخصية كل بلد من البلدان العربية"(13). لكن يبدو أن جمالًا استغرقه كتاب "شخصية مصر"، الذي تحوَّل مشروعَ عمره، وتوسَّع من مجلد واحد في طبعته الأولى، إلى موسوعة في أربعة مجلدات وأربع آلاف صفحة، فأسهم ذلك في ضمور مشروعه العربي الكبير. والذي يظهر لنا أن حُبَّ مصر لم يترك في قلب جمال حمدان مساحة كبيرة لأي بلد آخر.

بيد أن كتابًا واحدًا من هذه السلسلة كان له حظه من الصدور، وهو كتابه

عـن الجغرافيـة السياسـية الليبيـة. فقـد صـدر كتـاب حمـدان عـن ليبيـا لأول مـرة عـام 1973 بعنـوان: "الجمهوريـة العربيـة الليبيـة: دراسـة فـي الجغرافيـا السياسـية"، ثـم غيَّـر الناشـرون العنـوان فيمـا بعـد –وليتهـم مـا فعلـوا– إلـى الاسـم الطويـل الثقيـل الـذي ابتدعـه القذافـي فيمـا بعدُ، فأصبـح الكتـاب فـي طبعاتـه المتأخـرة بعنـوان: "الجماهيريـة العربيـة الليبيـة الاشـتراكية العظمـى: دراسـة فـي الجغرافيـا السياسـية"!! ومنهـا طبعـة 1996 التـي نرجع إليهـا فـي هـذه الدراسـة. فهـذا الكتـاب هـو عمدتنـا فـي تقـديم رؤيـة حمـدان عـن الجغرافيـا السياسـية الليبيـة، مـع مقارنـات مـع بعـض مـا ورد فـي أعمالـه الأخـرى، وفـي أعمـال غيـره، حسـب الحاجـة.

وقـد اسـتخدم جمـال حمـدان عـددًا مـن المفاهيـم، فتحوَّلـت مفاتيـح تحليليـة حاضـرة فـي جـل كتاباتـه الجغرافيـة، ومنهـا: **المَوْضـع، والمَوْقـع، والأبعـاد**. وهـي مفـاهيـم قـد تـرجع جـذورها إلـى الجغـرافـي الألـمـانـي، فـريـدريـك راتــزل (Friedrich Ratzel) (1844 – 1904) الـذي يوصـف أحيانًـا بأنـه "أبـو الجغرافيـا السياسـية"(14). فقـد أفـاض راتـزل فـي الحديـث عـن أهميـة حجـم الدولـة وموقعهـا ضمـن نظريتـه فـي "القوانـين السـبعة للتوسـع المكانـي"(15). وتأثـر حمـدان براتـزل تأثـرًا مضاعفًـا: إيجابًـا فـي منظـوره التحليلـي الصـارم وقراءتـه السياسـية للجغرافيـا، وسـلبًا فـي ميلـه إلـى الجبريـة المكانيـة ومنزعـه القومـي المغالـي.

ومـع هـذا التأثـر براتـزل، فقـد شـحذ حمـدان مفاهيـم الموضـع والموقـع والأبعـاد، فمنحهـا دلالات وظـلالًا جديـدة. وهـو يقصـد بالموضـع البنيـةَ الجغرافيـة والبشـرية الداخليـة للدولـة، وبالموقـع المحيـطَ القريـب المؤثِّـر فـي الدولـة والمتأثـر بهـا، وبالأبعـاد مـا يفتحـه تفاعـل الموضـع والموقـع أمـام الدولـة مـن أبـواب الفِعـل والانفعـال. وقـد طبَّـق حمـدان هـذه المفاهيـم التحليليـة علـى مصـر فـي موسـوعته "شـخصية مصـر"،

فأفاض في الحديث عن موضع مصر وموقعها، وعن أبعادها الأربعة التي خصص لها الفصل الأربعين من الكتاب، وحصَرها في أربعة أبعاد، هي: البعد الآسيوي، والإفريقي، والنيلي، والمتوسطي(16). كما أشار في الكتاب ذاته إلى أن السودان -شأنه شأن مصر- له أبعاد أربعة، هي البعد النيلي، والسافاني، والغابي، والبحري(17).

ولعل مفاهيم الموضع والموقع والأبعاد من أهم ما ورَّثَه جمال حمدان لقرَّائه، فهي مفاهيم تحليلية تتجاوز آراءه السياسية العابرة، ويمكن الإفادة منها واستلهامها في دراسة أي حيِّز جغرافي تقريبًا، وفي التحليل الاستراتيجي بشكل عام. وقد طبَّق حمدان هذه المفاهيم على ليبيا -كما طبَّقها على مصر والسودان من قبل- وزاد عليها أَوْجُهًا أخرى من التحليل تراعي سياق الزمان والمكان والإمكان في ليبيا.

2. خصائص الجغرافيا السياسية الليبية الثابتة

توصل البحَّاثة، جمال حمدان، في دراسته للجغرافيا السياسية الليبية إلى بعض الخصائص الثابتة التي تحدد موضعها وموقعها وأبعادها، ونجملها في السمات الآتية:

أ- شريط ونواتان وغلاف

من حيث الموضِع: استقرأ حمدان بنية ليبيا الجغرافية الداخلية، بحثًا عن "القاسم المشترك في جغرافية ليبيا السياسية التاريخية"(18)، فوجدها بلدًا فسيحَ الأرجاء، هشَّ البناء، قليل السكان، يتركَّز سكانه على الشريط الساحلي الممتد من طرابلس غربًا إلى طبرق شرقًا، فـ"هذا النطاق المتوسطي هو القطاع

المعمور الفعَّال حقيقةً في ليبيا... وهو النواة النووية للدولة"(19). إنه "ذلك الكورنيش الحاسم والحاكم، شارعُ ليبيا الرئيسي والشرياني"(20). وبغضِّ النظر عن التقسيمات الإدارية التي تتابعت على ليبيا منذ الاستقلال إلى اليوم، من الولايات الثلاثة في العصر الملكي، إلى المحافظات العشرة بعد ذلك، فإنها تنقسم طبيعيًا -في نظر حمدان- إلى أربعة أقاليم في شكل أربعة مربعات، هي: طرابلس، وفزَّان، وبرقة، والكفرة. على أن إقليم فزان يمكن إلحاقه جغرافيًا بإقليم طرابلس، وإقليم الكفرة يمكن إلحاقه بإقليم برقة.

وبذلك، يختزل حمدان الجغرافيا الليبية في شطرين كبيرين، لكل منهما نواة معمورة وحوض صحراوي يحيط بها: "نواتَا طرابلس وبرقة في الشمال، ثم حوْضَا فزَّان والكفرة في الجنوب"(21). فإقليم طرابلس هو نواة الشطر الغربي ومحيطه هو فزان، وإقليم برقة هو نواة الإقليم الشرقي ومحيطه هو صحراء الكفرة. ويختلف إقليم فزان -المعمور نسبيًا- عن صحراء الكفرة، ومع ذلك، فإن "المعمور الليبي الحقيقي إنما هو نواتا طرابلس وبرقة"(22). أما صحراء الكفرة فنسبة المعمور منها ضئيلة جدًا، ولذلك وصفها حمدان بأنها "الرُّبع الخالي الليبي"(23)، تشبيهًا لها بصحراء الربع الخالي الشاسعة، التي تغطي الجزء الجنوبي الشرقي من السعودية.

وقد أنتجت الكثافة السكانية المفرطة على الساحل المتوسطي الليبي اختلالات بنيوية عميقة؛ ذلك أن "القلب السياسي الحيوي النابض للدولة يقع على ضلوعها [=على الشريط الساحلي]، بينما القلب الجغرافي النظري أو الهندسي هو قلب ميتٌ تقريبًا من الناحية البيولوجية"(24). وأدت هذه الاختلالات الديمغرافية إلى تفاوت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال الساحلي

والجنوب الصحراوي، ونما جرَّاء ذلك إحساس بالغبن في الغلاف الصحراوي الجنوبي، الذي يشكِّل القسم الأعظم من الجغرافيا الليبية، رغم عدد سكانه الضئيل نسبيًا.

وقد تحدث حمدان عمَّا وصفه بـ"إهمال الأطراف" في ليبيا، ولاحظ وجود "فارق كبير -بل حاد- في مستوى الحضارة، والخدمات، والاهتمام، بين السواحل والدواخل"(25)، أي بين سكان الشريط الساحلي المتوسطي وسكان الفضاء الصحراوي الشاسع، رغم أن الصحراء الليبية ليست عبئًا على الدولة، فقد ظهرت فيها بعض ثروات النفط والغاز، كما أنها "غلاف لنواة الشمال يحميها بالعمق الاستراتيجي"(26). وقد اتضح ذلك جليًا أيام جهاد الشيخ الشهيد، عمر المختار، للاستعمار الإيطالي.

على أن الخبير الليبي بالقانون الدولي للبحار، علي أبو سدرة -الذي اطلع مشكورًا على مسودة أولية لهذه الدراسة- يخالف حمدان في فكرتيْ القلب السياسي الليبي الذي يقع على الضلوع، والقلب الجغرافي الليبي الميت، ويقترح تعديلًا على الفكرة الحمدانية عن الغلاف الليبي الصحراوي. ويرى أبو سدرة أن رؤية حمدان قد تصْدُق على عصر ما قبل إلحاق المناطق البحرية بجغرافيا الدول المعاصرة؛ حيث كانت تلك الجغرافيا محصورة في اليابسة دون الماء، لكن تطور ملكية المياه البحرية في القانون الدولي غيَّرت هذا الأمر تغييرًا جوهريًا، حين ألحقتْ بجغرافيا الدولة مساحاتٍ بحريةً مهمة، هي المياه الإقليمية، والجرف القارِّي، والمناطق الاقتصادية الحصرية...إلخ. وقد امتدت السيادة الجغرافية للدول إلى هذه المساحات البحرية، فأصبحت الدولة تتملكها تملُّكا كاملًا، أو تنتفع بثرواتها انتفاعًا حصريًا، طبقًا لأحكام القانون الدولي للبحار.

وحين يُطبِّق أبو سدرة هذا الأمر على ليبيا، يتوصل إلى تعديلات مهمة في نظرية حمدان، ويستنتج أن قلب ليبيا السياسي أصبح مطابقًا لقلبها الجغرافي تقريبًا، ولم يعد على ضلوعها الجغرافية كما يقول حمدان، بناء على معطيات تجاوزها الزمن. كما يتوصل أبو سدرة إلى أن الغلاف الصحراوي الليبي في الجنوب -الذي تحدَّث عنه حمدان- أصبح يوازيه غلاف بحري في الشمال من المياه الإقليمية والاقتصادية الليبية، بفضل التطورات الأخيرة في القانون الدولي للبحار. وهذا يؤكد -في نظره- أن قلب ليبيا الجغرافي لم يعد ميتًا كما وصفه حمدان، وأن قلبها السياسي والبشري لم يعد على ضلوعها، بل أصبح في وسطها بين الغلافين الصحراوي والبحري، والبُعدين الرملي والمائي(27). وما قدمه أبو سدرة هنا من ملاحظات ثمينة قد يصلح منطلقًا لمراجعة نظرية حمدان في بنية الجغرافيا السياسية الليبية، وتوسيع تلك النظرية وتعميقها. وسنعود إلى هذا الأمر في ختام الدراسة.

ب- ثنائية إقليمية مزمنة

من معالم الجغرافيا السياسية الليبية ظاهرة "الثنائية الإقليمية" بين الغرب الطرابلسي، والشرق البرقاوي. وهي ظاهرة ضاربة الجذور في الجغرافيا الليبية والتاريخ الليبي، ولها أبعاد سياسية واجتماعية واستراتيجية كبيرة في الصراع الحالي في ليبيا، وعلى ليبيا. وقد توقَّف جمال حمدان طويلًا عند هذه الثنائية، وكان من نفاذ بصيرته إدراكُه أن هذه الثنائية الإقليمية بين شرق ليبيا وغربها هي "أخطر هذه الجبهات وأثقلها بالنتائج"(28). وكأنما يعيش حمدان بين ظهرانينا اليوم، ويتابع يوميات الحرب الليبية الدائرة، والانشطار السياسي الحالي بين شرقها وغربها، رغم أنه توفي منذ نحو ثلاثة عقود، وكتب هذا

الكلام منذ نحو نصف قرن. فما قصة الثنائية الإقليمية في ليبيا؟ وما جذورها التاريخية، وأبعادها الجغرافية، وآثارها المستقبلية؟

يفْصِل بين الشطرين الليبيين الكبيرين، الغربي الطرابلسي والشرقي البرقاوي، خليجُ (سرت) -الذي يتمدد البحر المتوسط من خلاله فيما يشبه المثلَّث المائي داخل التراب الليبي- ثم الفاصل الصحراوي الممتد منه جنوبًا إلى نهاية الحيز الجغرافي الليبي. وقد شكَّل هذا الحاجز الطبيعي -تاريخيًّا- معضلة وعائقًا من عوائق الوحدة السياسية الليبية، خصوصًا قبل اكتشاف النفط.

وقد كشف حمدان الجذور التاريخية لهذه الثنائية الإقليمية الضاربة الجذور في تاريخ ليبيا السحيق، ولاحظ ظاهرة "الثنائية السياسية"(29) الداخلية، و"الاقتسام الثنائي"(30) الخارجي للأرض الليبية بين القوى المحيطة بها، مستغلة هذه الثنائية الداخلية المزمنة، كلما ضعفت السلطة المركزية الليبية. وفي ذلك يقول حمدان: "من أبرز -إن لم تكن أبرز- ملامح التاريخ الجيوبوليتيكي لليبيا اقتسامُها مرارًا وتكرارًا بين أكثر من قوة خارجية، أو استعمار أجنبي، في وقت واحد. وكان هذا الاقتسام عادة ينصرف إلى برقة وطرابلس في الدرجة الأولى. فنحن نستطيع أن نحصر سبع أو ثماني حالات على الأقل وقعت فيها برقة لقوة أجنبية، في حين خضعت طرابلس لقوة أخرى. على الترتيب: برقة الفرعونية مقابل طرابلس الفينيقية، برقة الإغريقية وطرابلس القرطاجَنِّيَّة، برقة البطلمية وطرابلس الرومانية، برقة بيزنطة وطرابلس روما، برقة فارس وطرابلس الفاندال، برقة الفاطمية وطرابلس إفريقية [=تونس]، وأخيرًا، برقة العربية وطرابلس النورمان والإسبان"(31).

وقد دفع هذا الاستقراء التاريخي حمدان إلى الاقتناع بأنه "لا يمكن لهذه الثنائية الملحَّة المتوتِّرة أن تكون مجرد صدفة تاريخية، بل لابد أنها بصورة ما

تركيبٌ ما أصيل في كيان ليبيا الطبيعي، هو بلا شك الثنائية الإقليمية بين هاتين الجزيرتين المتباعدتين اللتين تفصل بينهما شُقَّة صحراوية شاسعة"(32). وربما لم يكن إعلان السنوسيين تأسيس إمارة برقة دولة مستقلة، عام 1949، بعيدًا عن طرابلس والإقليم الغربي، سوى عرَض من أعراض هذه الثنائية الإقليمية المزمنة في ليبيا.

ج- وحدة رغم الثنائية

ومع ملاحظة حمدان أن ظاهرة الثنائية الإقليمية تركيبٌ أصيلٌ في الجغرافيا السياسية الليبية، فقد نبَّه إلى أن ليبيا -رغم ذلك- ظلت كيانًا سياسيًّا واحدًا، عبر حقب تاريخية متطاولة، خصوصًا إبان الحكم الروماني والحكم العثماني. فالوحدة السياسية الليبية ضاربة الجذور في أعماق التاريخ؛ إذ ترجع جذورها إلى العصر الروماني، فقد حكم الرومان حوض البحر المتوسط كله بعد استيلائهم على بلاد اليونان على الضفة الشمالية من المتوسط، وعلى الساحل الإفريقي الممتد على ضفته الجنوبية.

وكان من ثمار ذلك أن توحَّدت ليبيا في ظل حكمهم إقليمًا سياسيًّا واحدًا على مدى خمسة قرون. وهكذا، "لما سقطت الإمبراطورية اليونانية بكاملها لروما، أصبحت برقة -كطرابلس- خاضعةً للنفوذ الروماني الواحد. وكانت هذه أول مرة تتوحَّدان فيها سياسيًّا، وإن يكن ذلك في ظل الاستعمار. كذلك فقد كانت تلك أول مرة تَلْحق فيها فزان بطرابلس وبرقة، وبذلك تتوحد ليبيا كلها في إطار سياسي واحد"(33). ثم تعمقت الوحدة السياسية الليبية في ظل الحكم العثماني المباشر وغير المباشر الذي امتد أربعة قرون، منذ استرجاع العثمانيين طرابلس من فرسان القديس يوحنا الصليبيين، عام 1511، إلى انتزاع إيطاليا لها

من أيدي العثمانيين عام 1911. ويتفق باحثون غربيون على أن الحكم العثماني عمَّق الوحدة السياسية الليبية، وأدخل إلى ليبيا إصلاحات إدارية كبيرة، بعد أن وجدها بلدًا ممزقًا غارقًا في الفوضى والإهمال(34). وهكذا، فإن خمسة قرون من الحكم الروماني، وأربعة قرون من الحكم العثماني، رسَّخت الهوية السياسية لليبيا ككيان سياسي واحد ذي هوية متميزة عن غيرها، بينما كانت ليبيا في مراحل أخرى من تاريخها مجزَّأة إلى أقاليم أصغر، أو مندمجة في كيانات أكبر. ويشرح حمدان أصالة الوحدة بقوله: "رغم هذا الاقتسام الثنائي الملحِّ والعميق، فقد عرفت ليبيا الوحدة الإقليمية منذ وقت مبكِّر نسبيًا، على الأقل منذ الرومان، وزادت أبعادُها وتعمقت بعد ذلك باستمرار، لاسيما تحت الأتراك. وتعني هذه الوحدة النطاق المتوسطي والظهير الصحراوي، أي تضم إلى طرابلس وبرقة فزان وبقية الصحراء المجاورة. وإن دلَّ هذا على شيء فإنما يدل على أساس طبيعي واحد في النهاية، يجعل من ليبيا وحدة إقليمية وسياسية تلقائية بصورة ما، كما يجعل من الثنائية الداخلية خاصية ثانوية مهما أزمنت، وذلك بالقياس إلى الوحدة العامة والأولية، مهما أتت هذه ضعيفة أو متأخرة"(35).

والطريف أن خليج (سرت) بامتداده الصحراوي جنوبًا، وهو الشرخ الأكبر الذي قسَّم ليبيا إلى شطرين، قد تحوَّل -بعد اكتشاف البترول- إلى أكبر لاحم للجغرافيا السياسية الليبية في العصر الحديث، بعد أن اتسمت الأعوام الأولى من استقلال الدولة الليبية المعاصرة بشيء من الغموض حول الوحدة والهوية الوطنية. وهكذا تحوَّل أكبر سبب انفصال في جسد الدولة الليبية إلى أعظم عامل اتصال بين أطرافها المترامية.

فاكتشاف البترول في ليبيا لم يكن مجرد كشف عن ثروة وطنية ذات قيمية

استراتيجية، بل كان أيضًا إيذانًا بالتحام الوطن الليبي من أطرافه حول تلك الثورة، وتعضيدًا لوحدته التي كانت مهزوزة قبل ذلك. لقد نقل البترول ليبيا من فكرة الاتحاد الفيدرالي بين أقاليم متباينة، إلى الاتحاد الوطني في دولة منسجمة. وقد لاحظ ذلك حمدان بقوله: "جاء انبثاق البترول أساسًا في حوض سرت، حلقة الانقطاع العمراني بين نواتي المعمور الفعال في طرابلس وبرقة. وقد كان هذا الموقع في الواقع من حسن حظ ليبيا مرتين. فكما خلق نُوَيَّةً جديدة من العمران اللاحم بين النواتين [الطرابلسية والبرقية]، خلق أيضًا بؤرة لأمة تجمَّعت حولها آمال الأقاليم المختلفة، بحيث أصبح البترول أداة توحيد داخلي"(36). وهكذا، فإن "البترول كان عامل الاختزال والانصهار السياسي الحاسم"(37).

وفضلًا عن وحدة الجغرافيا الليبية، فإنها تتسم بانسجام البناء أيضًا؛ فلا يُقِرُّ حمدان بوحدة الجغرافيا السياسية الليبية فحسب، بل يلاحظ كذلك أن "شكلها الهندسي منتظمٌ"(38)، كما هي الحال في دولة مثل مصر، ذات هوية جغرافية وسياسية متماسكة وضاربة الجذور في التاريخ. وفي ذلك، يقول حمدان: "لا شكَّ أن أبرز ما يميز الشكل الجغرافي للدولة [الليبية] اليوم هو الانتظام والاندماج الشديد؛ فليبيا تخرج برقعة سياسية مندمجة ململمة إلى أقصى حد، تخلو تمامًا من الزوائد والأطراف، أو الأسافين والجيوب الهامشية، بحيث يكاد الشكل الجغرافي للدولة أن يكون مثاليًا تقريبًا، شأنه في ذلك كثيرًا شأن مصر، المَثَل الكلاسيكي لشكل الدولة النموذجي في كتب الجغرافيا السياسية"(39).

ومما منح الوحدة الليبية صلابة أكثر أنها بلد متجانس ثقافيًا، بفضل الدين الإسلامي واللغة العربية. على أن هذا التجانس الثقافي يحتاج تدعيمًا أكثر،

من خلال الاعتراف بالتنوع القومي والمذهبي الموجود، ومنْح الأقليات –مهما قلَّ عددها– حق التعبير عن نفسها ضمن الهوية العربية الإسلامية الجامعة. فالرخاوة التي تعاني منها الدولة الليبية تستلزم مستوى أكبر من التفهم والاستيعاب لحالة التنوع داخلها، بعيدًا عن سياسات الدمج القسري التي درج عليها معمر القذافي خلال عقود حكمه، وخلَّفت مراراتٍ في نفوس بعض المكونات الاجتماعية الليبية، كما ظهر أثناء صياغة مشاريع الدساتير الليبية بعد ثورة 17 فبراير/شباط 2011(40).

3. الأبعاد الليبية الأربعة

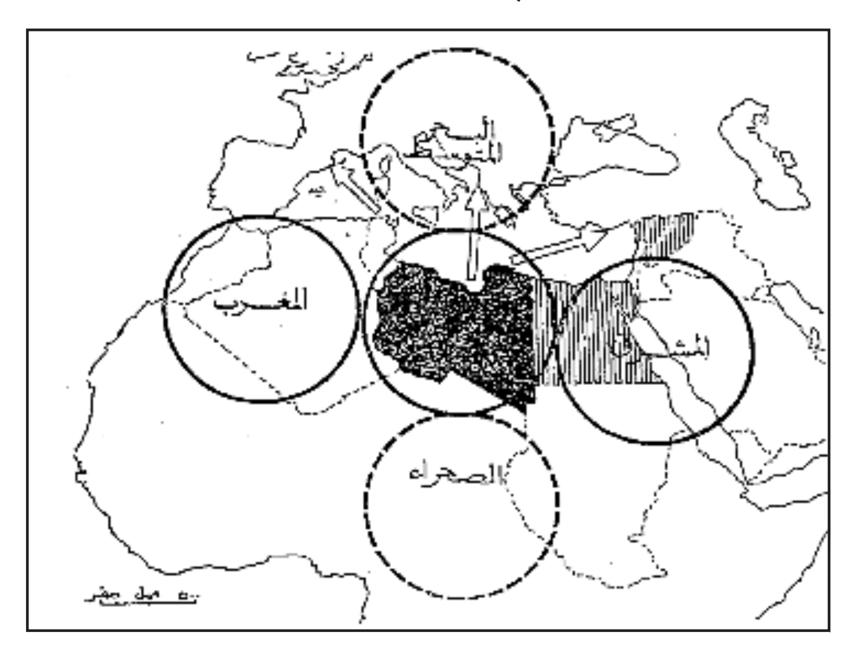
من معالم الجغرافيا السياسية الليبية أبعادُها الأربعة التي بسط حمدان الحديث فيها؛ فليبيا بموقعها الجغرافي تشكِّل جسرًا بين البر الإفريقي والبحر المتوسط، وصلة وصلٍ بين المشرق العربي والمغرب العربي. فهي "أساسًا قوة بَيْنِيَّة صغيرة الحجم [ديمغرافيًا لا جغرافيًا] تتوسط قوتين قُطْبِيَّتَيْن كبيرتين"(41)، هما الكتلة المصرية والكتلة المغاربية، وهما كتلتان متقاربتان في وزنهما الديمغرافي. فقد لاحظ حمدان وجود "تقارب تقليدي مثير ولافت –عبر تعدادات السكان الحديثة– بين كتلة مصر السكانية في كفة، وكتلة إقليم أطلس في الكفة الأخرى"(42). وهو يقصد بـ"إقليم أطلس" كل الإقليم الذي تتمدد فيه سلسلة جبال الأطلس التي تربط اليوم أراضي تونس والجزائر والمغرب. ولأن ليبيا دولة بَيْنِيَّة تربط بين كتلتين كبيرتين، وتعاني تاريخيًا من الفراغ السكاني، فإنها "لا مفرَّ تشكِّل بالضرورة مَمَرًّا أكثر منها مَقَرًّا للقوة"(43)، وهذا سرُّ أهميتها الاستراتيجية، وسبب انكشافها الاستراتيجي أمام القوى البرية والبحرية الصاعدة في محيطها. وفي سياق الفراغ البَيْني هذا، وجد حمدان أوجه شبه

مثيرة بين ليبيا وبولندا، فكتب: "فكما تنحصر ليبيا بين البحر والجبال شمالًا وجنوبًا (المتوسط وسلسلة تبستي)، تنحصر بولندا سهلية التضاريس بين ساحل بحر البلطيق في الشمال وسلسلة جبال (الكربات) في الجنوب. وكما تقع ليبيا صغيرة الحجم بين كتلتي الكثافة بين مصر والمغرب، تقع بولندا متوسطة الحجم بين كتلتي السلافية الكبرى في الروسيا (كذا) الأوروبية والجرمانية الضخمة في وسط أوروبا. وتاريخ بولندا كله ومصيرها المعلَّق الدقيق الذي يتلخص في تعرضها الدائم للاجتياح المستمر من جانب كل من الطرفين، ثم للتقسيم وإعادة التقسيم إلى حدِّ الاختفاء الكامل من الخريطة أحيانًا، هذا التاريخ وهذا المصير إن هو إلا وظيفة مباشرة لهذا الموقع الجيوبوليتيكي البيْني الحَرِج"(44).

وتطبيقًا لنظريته في الأبعاد المتعددة، وجد حمدان أن ليبيا ذاتُ أبعاد أربعة، يمثل كلٌّ منها دائرةً من العلائق التاريخية؛ وهي دائرة المغرب العربي، ودائرة المشرق العربي، ودائرة البحر المتوسط، ودائرة الصحراء الكبرى. وتمتد أوروبا وراء الدائرة المتوسطية، وإفريقيا وراء الدائرة الصحراوية(45). وتشكِّل كلٌّ من هذه الدوائر الأربعة بُعدًا من أبعاد الذات الليبية، فلا يمكن فهم الجغرافيا السياسية الليبية، والتاريخ السياسي الليبي، دون أخذ هذه الدوائر كلها في الاعتبار.

فهذه الأبعاد الجغرافية والتاريخية هي عصارة الكينونة الليبية "ومن توازنات الشد والجذب بينها تخرج وجهةُ البلد الطبيعية، ويتشكَّل وجهها البشري، وشخصيتها الإقليمية، كما تتحدد بوصلتها السياسية"(46).

الشكل رقم (1) يوضح فكرة الدوائر/الأبعاد الليبية الأربعة كما تصورها ورسمها جمال حمدان(47)



وقد قدَّم حمدان تقييمًا لكل من هذه الأبعاد الأربعة، وأهميته لليبيا على الترتيب:

- البُعد المغربي (أو المغاربي بلغتنا اليوم) هو أهم هذه الأبعاد، وهو عمقُ ليبيا التاريخي والبشري؛ ولذلك "يأتي البُعد المغربي في الطليعة من أبعاد ليبيا جميعًا. فمن دائرة المغرب -قطبِ الأساس بلا جدال- استمدَّت ليبيا سكانها الأصليين جنسًا ولغةً وهم البربر [=الأمازيغ]، كما تحدَّدت معظم ملامح حضارتها وطريقة حياتها اليومية"(48).

- ويلي ذلك في الأهمية البعد المشرقي لليبيا، الذي يربطها بمصر والجزيرة العربية، والمشرق العربي بشكل عام. فهذه الدائرة المشرقية "هي الثِّقل المقابل والمغناطيس المضاد [للبُعد المغاربي]، دون أي تعارض أو تناقض مع ذلك. منها

استمدَّت ليبيا عروبتها وإسلامها، أو ثقافتها وعقيدتها، بينما كانت ليبيا هي التي قدَّمت العرب والإسلام إلى المغرب وقدَّمته إليهما"(49).

- ثم يلي ذلك البعد الشمالي البحري، وهو بعدٌ مهم "ارتبطت فيه [ليبيا] وقواه منذ فجر التاريخ"(50). لكن هذا البعد كان مصدر تهديد تاريخي لليبيا، كما يقول حمدان؛ حيث كثيرًا ما كانت العلاقة بين ليبيا وجوارها البحري الشمالي "استعمارًا داميًا، إما استيطانيًا وإما استراتيجيًا، إما نهبَ قراصنة، وإما غاراتٍ صليبيةً..."(51). لكن هذا البعد يحمل فرصًا مهمة؛ إذ "يمكن أن يتطور إلى المشاركة في مشروع وحدة البحر المتوسط، والتعاون بين دول الشرق الأوسط ودول غرب أوربا"(52).

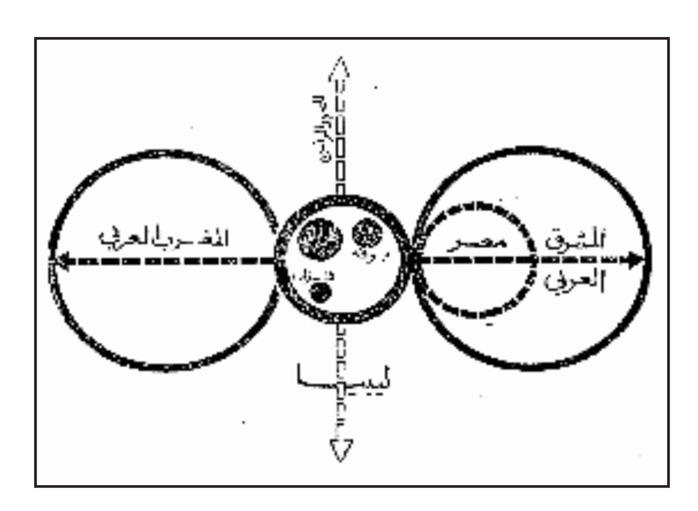
- وأخيرًا يأتي البعد الجنوبي الصحراوي الذي يربط ليبيا بجوارها الإفريقي. ويرى حمدان أن هذا البعد هو "أضعفُ أبعاد ليبيا" وأنه كثيرًا ما كان مصدر خطر عليها "منذ القديم" كما هو شأن بُعدها الشمالي البحري(53). ومع ذلك، "يعطي هذا البعد الإفريقي لليبيا مكانًا ومكانة ملحوظيْن في الوحدة الإفريقية، وفي تدعيم العلاقات العربية-الإفريقية"(54).

- بوابة المشرق والمغرب

يشكِّل كل بعدين من الأبعاد الأربعة محورًا للتاريخ الليبي والجغرافيا الليبية: محورٌ أفقي مشرقي-مغربي شكَّل هوية ليبيا وانتماءها البشري والثقافي، ومحور رأسيٌّ متوسطي-إفريقي كان دائمًا مصدر خطر عليها كما يرى حمدان الذي يشرح فكرة المحورين هذه بقوله: "ومن تقاطُع وتفاعُل هذه الأبعاد الأربعة، يتحدَّد أيضًا المحوران الأساسيان اللذان تدور حولهما معظم التيارات الرئيسة في حياة ليبيا كما رأينا. فالبعدان الأوَّلان يصنعان معًا المحور الأفقي، العمود

الفقـري الصلـب بـلا جـدال فـي توجيـه ليبيـا الجغرافـي، وعلاقاتهـا المكانيـة وارتباطاتهـا الخارجيـة. أمـا البعـدان الآخـران فهمـا اللـذان يؤلِّفـان المحـور الرأسـي، إلا أنـه ثانـويٌّ بالمقارنـة. فـالأول هـو خـط الحيـاة، بينمـا الثانـي هـو خـط الخطـر. الأول يرتبـط بالتعميـر، بينمـا الثانـي بالاسـتعمار. فمـن الأول أتـت الأصـول الجنسـية وروابـط الـدم والعلاقـات الحضاريـة والثقافيـة الأساسـية، فـي حـين لـم يجـيء مـن الثانـي إلا الغـزو والغـارات بحـرًا وبـرًّا"(55).

الشكل رقم (2) يبرز المحورين المشرقي-المغربي، والمتوسطي-الإفريقي، كما تصورهما ورسمهما جمال حمدان(56)



وقـد ربـط حمـدان بـين فكـرة المحوريـن وظاهـرة الثنائيـة الإقليميـة التـي تحدثنـا عنهـا مـن قبـل، فتجـاذُب المحوريـن الأفقـي والرأسـي، وتنافُـس الأبعـاد الأربعـة، يغذِّيـان الثنائيـة الإقليميـة التـي تشـكِّل إحـدى المعضـلات السياسـية والاجتماعيـة في ليبيـا منـذ أمـد بعيـد. وفـي ذلـك يقـول حمـدان: "ومـن بـين الشـد والجـذب بـين هذيـن القطبـين خـرج تاريـخ ليبيـا تقليديًـا، وهـو -كمـا رأينـا مـرارًا- أشـبهُ بلعبـة

شدِّ حبلٍ تاريخية، يُناوِبانها فيها كالمد والجزر، بحسب موازين القوة السائدة، وفي الأعم الأغلب يتقاسمانها فيها بينهما: برقة لمصر (تحت الفراعنة مثلاً ثم البطالسة والعرب)، وطرابلس لإفريقية أو المغرب الأدنى أو تونس (كما حدث تحت قرطاجنة وأيام الأغالبة والحفصية). ولم تكن معارك المد والجزر بين الحلفاء والمحور في الحرب العالمية الثانية إلا ترجمة حديثة ومكثَّفة للظاهرة نفسها أساسًا"(57).

كما لاحظ حمدان تجاذبًا في الهوية الليبية بين الدائرتين المغربية والمشرقية لأسباب تاريخية وثقافية؛ حيث "دخلت ليبيا في علاقات حميمة وبعيدة المدى مع المشرق، وخاصة مصر التي كانت تُلقي بظلها الحضاري على برقة، مثلما كانت طرابلس تقع في ظل تونس حضارةً. ولقد كانت ليبيا الإسلامية تتطلع تقليديًا إلى الأزهر، كما تنظر إلى الزيتونة"(58). ورغم أن ليبيا إحدى دول المغرب العربي الخمس، فإن عوامل الجغرافيا والتاريخ جعلتها أكثر ارتباطًا بالمشرق العربي من الدول المغاربية الأربعة الأخرى (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا).

ولذلك، لاحظ حمدان أن "ليبيا من المغرب بشريًا (أنثروبولوجيًا وحضاريًا)، ولكنها ليست فيه تمامًا طبيعيًا (جيولوجيًا وتضاريسيًا ومناخيًا)"(59). ثم توصَّل إلى أن ليبيا "أقل المغرب العربي مغربيةً... وهي أكثره مشرقيةً"(60). ولئن كان حمدان محقًّا في التأكيد على البعد المشرقي الليبي، فقد سبقه ابن خلدون في ملاحظة هذه الظلال الثقافية المصرية، لا في ليبيا فقط، بل في تونس أيضًا. بينما وجد ابن خلدون أن المغرب متأثرٌ أكثر بالتراث الحضاري الأندلسي. يقول ابن خلدون: **"وأما المغرب فانتقل إليه -منذ دولة الموحدين- من**

الأندلس حظ كبير من الحضارة، واستحكمت به عوائدها بما كان لدولتهم من الاستيلاء على بلاد الأندلس... ثم انتقل أهل شرق الأندلس عند جالية النصارى [=إجلاء النصارى للمسلمين] إلى إفريقية [=تونس]، فأبقوْا فيها وبأمصارها من الحضارة آثارًا معظمها بـ[مدينة] تونس، **امتزجت بحضارة مصر وما ينقله المسافرون من عوائدها**... وعلى كل حال، فآثار الحضارة بإفريقية [=تونس] أكثر منها بالمغرب وأمصاره، لِـمَا تداول فيها من الدول السالفة أكثر من المغرب، **ولقرب عوائدهم من عوائد أهل مصر بكثرة المترددين بينهم**"(61).

وفي كل الأحوال لا ينبغي النظر إلى هذا التجاذب بين الدائرتين المشرقية والمغربية في ليبيا نظرة سلبية، فلهذا التجاذب وجهه الإيجابي أيضًا؛ لأنه أضاف خاصية أخرى مهمة إلى خصائص الجغرافيا السياسية الليبية، فجعل من ليبيا جسرًا بين مشرق العالم العربي ومغربه، وحلقة وصلٍ بينهما. وهنا أحسن حمدان التشخيص والتعبير حين توصَّل إلى خلاصة عامة، مفادها أن "ليبيا تظل **مدخل المغرب وبوابة المشرق،** ودونما تعارُضٍ بين البُعدين؛ فهي تمدُّ يدًا إلى الأول، وأخرى إلى الثاني، وتضع قدمًا هنا، وأخرى هناك"(62)، وأنها "حلقة الوصل، عامل الاتصال، وضابط الإيقاع"(63) في العلاقة بين مشرق العالم العربي ومغربه، وأن "رسالة ليبيا -المؤهَّلة لها بالجغرافيا والمرشَّحة لها بالتاريخ- هي أن تكون مفاعلًا وحدويًّا بين المغرب والمشرق، وقدَرها هو أن تجمع بينهما شعبيًّا أو رسميًّا"(64).

- البعد الأناضولي المفقود

لا يمكن أن نترك فكرة الأبعاد الأربعة والمحورين الأفقي والرأسي، دون أن

نقف مع بُعدٍ مفقود في تحليل حمدان للجغرافيا السياسية الليبية، وهو البعد الأناضولي. فبدلًا من الحديث عن أبعاد أربعة لليبيا، ربما يكون الأدق الحديث عن أبعاد خمس: ثلاثة أبعاد برية (المشرقي والمغربي والإفريقي) وبعدان بحريان (أناضولي وأوروبي). لكن حمدان لم يمنح البعد الأناضولي حقه من الاهتمام، رغم عمقه التاريخي وأهميته الاستراتيجية. ويكفي دلالة على أهمية هذا البُعد ما أشرنا إليه من قبلُ من حُكم عثماني -مباشر وغير مباشر- لليبيا على مدى أربعة قرون، وصيانة العثمانيين للأرض الليبية على مدى تلك القرون من القوى الأوروبية الصاعدة، المحمَّلة بدوافع الثأر التاريخي والنفوذ الاستراتيجي.

إن حمدان -الذي كثيرًا ما تتلوَّن تحليلاته السياسية بالهوى القومي- وضع البعد الأناضولي ضمن البعد البحري الشمالي، ونظر إلى كل ذلك بمنظور الاحتلال الأجنبي للأرض الليبية، وهو في ذلك يقول: "رغم أنها جاءت مدعوَّة للتحرير، فإن القوة التركية تحوَّلت بالأمر الواقع إلى استعمار تقليدي، وإن يكن من نوع خاص هو الاستعمار الديني، تمامًا كما حدث في الجزائر من قبل وتونس من بعد"(65).

وهذه زلَّة كبيرة من حمدان، تتجاهل الفارق الكبير بين العثمانيين الذين جاءوا إلى ليبيا لتخليصها من تسلط "الفرسان الصليبيين" من الطليان والإسبان، وبين القوى الأوروبية المعادية للشعب الليبي، دينًا وحضارة وثقافة. كما أن الحديث عن "استعمار ديني" في هذا السياق يتناقض تمامًا مع ما أقرَّ به حمدان نفسه من "دور الدين في الصراع والوعي القومي في المغرب العربي كله"(66)، ومع ما لاحظه باحثون غربيون مختصون في الشأن الليبي من عمق الإيمان بالوحدة الإسلامية في ثقافة الليبيين(67).

يندرج هذا الموقف السلبي من حمدان تجاه البعد الأناضولي لليبيا ضمن منظور سلبي -شبه عنصري- تجاه الأتراك وكل ما له صلة بهم. وهو يتجاهل الإسهام التركي العظيم في الذبِّ عن حياض الإسلام وبناء الحضارة الإسلامية نحو تسعة قرون، من تنصيب أول سلطان سلجوقي في بغداد عام 1055 إلى عزل آخر سلطان عثماني عام 1924. ولا يكاد يخلو كتاب من كتب حمدان من هذا التحامل والتحيز ضد الأتراك. ففي كتابه "استراتيجية الاستعمار والتحرير" جعل حمدان الدولة الإسلامية حين حكمها العرب "إمبراطورية تحريرية"(68)، بينما جعل الحكم التركي للعالم الإسلامي نوعًا من "الاستعمار الديني" للعالم العربي؛ حيث "جاء الأتراك في مسوح الدين الإسلامي وتحت قناعه!" كما يدَّعي حمدان(69)، الذي يزعم أيضًا أن ما دعاه "الاستعمار التركي" لبلاد العرب كان "استعمارًا عقيمًا في نتائجه وإنجازاته"(70).

وفي كتابه "العالم الإسلامي المعاصر" يزعم حمدان أن الشعوب التركية بقيادة العثمانيين "قفزت على خلافة الإسلام قفزًا وربما اغتصابًا"(71)، وأنها "وصلت في أخريات أيامها إلى أن تبتز الدين لحساب السياسة، وتستغل الإسلام -في صورة الجامعة الإسلامية- لِتضْمَن بقاءها السياسي"(72). وفي كتابه "شخصية مصر"، يطعن حمدان في تاريخ الأمة التركية وهويتها بطريقة شوفينية فجَّة، ويزعم أنها أمة "بلا تاريخ، بل بلا جذور جغرافية، انتُزِعَتْ من الإستبس كقوة شيطانية مترحِّلة، واتخذت لها من الأناضول وطنًا بالتبني، وبلا حضارة هي، بل كانت طفيلية حضارية خلاسية، استعارت حتى كتابتها من العرب، ولكن أهم من ذلك أنها تمثِّل قمة الضياع الحضاري والجغرافي، غيَّرت جلدها وكيانها أكثر من مرة... وهي في كل ذلك النقيض المباشر لمصر، ذات

التاريخ العريق، والأصالة الذاتية، والحضارة الانبثاقية"(73). ثم يردد مزاعمه عن "الاستعمار الديني" العثماني، فيدَّعي أن مصر "خضعتْ -كما خضع المشرق العربي- قرونًا للاستعمار الديني التركي، الذي استغل صفته الدينية هذه، ليُخدِّر العرب عن صفته الاستعمارية"(74).

والحق أن الهوية التركية لا تختلف عن الهوية العربية في شيء: فكلا الشعبين تصدَّرا في تاريخ الحضارة الإسلامية، فاكتسبا هوية ديناميكية مفتوحة، واندمجت في أحشائهما أعداد لا تُحصَى من الشعوب الإسلامية الأخرى، وأصبحت جزءًا عضويًا من تكوينهما. وقد أقرَّ حمدان نفسه بأن "أغلب العالم العربي هم -لغويًا- من المستعربين، لا من العرب أصلًا"(75). ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن صُنَّاع مجد مصر الإسلامية -منذ الدولة الطولونية وحتى نهاية عصر المماليك- إنما هم الترك والكرد الأيوبيون، إذا استثنينا الحقبة الفاطمية.

وترجع جذور تحيزات حمدان ضد تركيا والأتراك إلى التمايزات القومية المعاصرة التي نتجت عن تفكيك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها من تقطيع الأرحام التاريخية بين العرب والترك، وإدبار بعضهم عن بعض، ونسيان كثير منهم للتجربة الحضارية المشتركة التي جمعت بينهم على مدى القرون. وفي كل الأحوال، فإن إسقاط مقولات الاستعمار والتحرير المعاصرة على إمبراطوريات إسلامية قديمة تجمع مختلف الأقوام الإسلامية غير موفَّق، وما كان ليقع فيه مفكر كبير بمستوى جمال حمدان لولا الهوى القومي، الذي أعمى كثيرًا من العرب والأتراك المعاصرين عن رؤية ما يجمع بينهم من أرحام دينية وتاريخية.

ويبدو أن حمدان في هذا التحيز ضد الأتراك كان أيضًا متأثرًا بعالِم الجغرافيا

السياسـية الألمانـي، فريديـك راتـزل، الـذي تحدثنـا عنـه مـن قبـل، فقـد اطَّلـع حمـدان علـى مؤلفـات راتـزل وأحـال عليهـا باللغتـين الألمانيـة والفرنسـية(76). والظاهـر أنـه أخـذ عنـه شـيئًا مـن الشـوفينية العرقيـة التـي سـادت ألمانيـا فـي خواتيـم القـرن التاسـع عشـر وبواكيـر القـرن العشـرين، وكان راتـزل متأثـرًا بهـا تأثـرًا عميقًـا، فلاحـظ دارسـو تراثـه ميلـه إلـى العنصريـة والداروينيـة الاجتماعيـة(77). وقـد أشـرنا فـي بدايـة هـذه الدراسـة إلـى ضـرورة تجنـب الخطايـا الكلاسـيكية فـي الجغرافيـا السياسـية، خصوصًـا الجبريـة المكانيـة، والمركزيـة العرقيـة.

ولـو أنصـف حمـدان لاعتـرف بـأن كلا الشـعبين، العربـي والتركـي -وغيرهمـا مـن الأقـوام المسـلمة- كان لـه إسـهامه فـي الحضـارة الإسـلامية. ويكفـي لإدراك هـذه الحقيقـة أن يتأمـل المنصـف حديـث ابـن خلـدون عـن الأتـراك وجهدهـم فـي حمايـة حـدود الحضـارة الإسـلامية وتجديـد نضارتهـا، بعـد أن وهَـن سـلطان العرب، وبالـذات فـي مصـر التـي ينتمـي إليهـا حمـدان ويعشـق أرضهـا مـن أعمـاق قلبـه. واسـتمع إلـى ابـن خلـدون فـي هـذا التأمـل العميـق: "حتـى إذا اسـتغرقت الدولـة فـي الحضـارة والتـرف، ولبسـتْ أثـواب البـلاء والعجـز، ورُمِيـت الدولـة بكفـرة التتـر الذيـن أزالـوا كرسـي الخلافـة، وطمسـوا رونـق البـلاد، وأدالـوا بالكفـر عـن الإيمـان، بمـا أخـذ أهلَهـا عنـد الاسـتغراق فـي التنعُّـم، والتشـاغل فـي اللـذَّات، والاسترسـال فـي التـرف، مـن تكاسُـل الهمـم، والقعـود عـن المناصـرة، والانسـلاخ مـن جِلـدة البـأس وشـعار الرجوليـة. فـكان مـن لطـف الله سـبحانه أنْ تـداركَ الإيمـانَ بإحيـاء رمَقـه، **وتَلافـى شمـلَ المسـلمين بالديـار المصريـة، بحفـظ نظامـه، وحمايـة سـياجه، بـأن بعـث لهـم مـن هـذه الطائفـة التركيـة،** وقبائلهـا العزيـزة المتوافـرة، أمـراءَ حاميـةً، وأنصـارًا متوافيـةً... عنايـةً مـن الله تعالـى سـابقةً، ولطائـفَ فـي خلقـه

سـاريةً. فـلا يـزال نـشءٌ منهـم يـردف نشـئًا، وجيـلٌ يعقـب جيـلًا، والإسـلام يبتهـج بمـا يحصُـل بـه مـن الغَنـاء، والدولـة تـرِفُّ أغصانُهـا مـن نضـرة الشـباب"(78).

وإذا صـحَّ مـا يقولـه ابـن خلـدون عـن المماليـك فـي مصـر -وهـو صحيـح- فهـو يَصْـدُق علـى العثمانيـين مـن بـاب أوْلـى فـي بـلاد إسـلامية عديـدة؛ لأنهـم بنـوا إمبراطوريـة راسـخة الأركان، وكانـوا بنـاة الحضـارة الإسـلامية وحماتهـا، ودرعًـا للشعوب المسـلمة -وأولهـا العـرب- مـن الغـزو الأجنبـي علـى مـدى خمسـة قـرون، ودولتهـم لا تُقـارن مـع الدولـة المملوكيـة فـي مصـر والشـام، فـي قوَّتهـا وفتوَّتهـا.

4. تداعي الأمم وفرص المناورة

إن معالـم الجغرافيـا السياسـية الليبيـة تكشـف السـر وراء تداعـي الأمم علـى الأرض الليبيـة منـذ العصـور السـحيقة. وقـد بـدأت ملامـح ذلـك منـذ العصـر الفرعونـي فـي مصـر؛ حيـث تواتـر الصـراع بـين القبائـل الليبيـة والدولـة الفرعونيـة، ضمـن الصـراع المزمـن بـين البـدو الرُّحَّـل والفلاحـين مـن أهـل الحضَـر، أو "بـين الرمـل والطـين" بالتعبيـر الأثيـر لـدى جمـال حمـدان(79)؛ فقـد "كانـت غـارات القبائـل الليبيـة علـى غـرب الدلتـا لا تنقطـع منـذ فجـر التاريـخ، وهـي لا تعـدو فـي جوهرهـا أن تكـون مظهـرًا للعلاقـات المألوفـة بـين الرعـاة والـزُّرَّاع، أو بـين الرمـل والطـين"(80). وكانـت جيـوش فراعنـة مصـر تتوغـل فـي الأرض الليبيـة ردًّا علـى ذلـك، فتسـيطر علـى برقـة، وقـد "اقتصـر النفـوذ الفرعونـي تقليديًـا علـى برقـة أساسًـا"(81)، بينمـا كان النفـوذ الفينيقـي يمتـد إلـى طرابلـس، فـي مثـال عتيـق لظاهـرة الاقتسـام الثنائـي التـي تحدثنـا عنهـا مـن قبـل.

وقـد اسـتمر تداعِـي الأمم علـى الأرض الليبيـة فـي العصـور الحديثـة، ولـم تكـن ظاهـرة الاقتسـام الثنائـي غائبـة أيضًـا عـن القـوى الاسـتعمارية المعاصـرة، فقـد

احتلت إيطاليا ليبيا ضمن تفاهم على اقتسام الغنائم وتقاسم النفوذ مع فرنسا؛ فـ"اتفقت فرنسا وإيطاليا، في 1902، على إطلاق يد الأولى في تونس مقابل إطلاق يد الثانية في ليبيا"(82). ولم تكن بريطانيا بعيدة عن هذه التفاهمات، وهي التي اتفقت -ضمنًا- مع فرنسا على استئثار الأولى بمصر، والثانية بغالبية المغرب العربي. لكن ليبيا العثمانية آنذاك بقيت منطقة "فراغ إمبريالي" وحاجزًا بين المستعمرات البريطانية شرقها، والمستعمرات الفرنسية غربها، فمنحها المستعمران لمستعمر ثالث، هو إيطاليا(83). ولم يكن تداعي الأمم دائمًا أمرًا سيئًا بالنسبة إلى ليبيا، كما لاحظ حمدان بحاسته الاستراتيجية المُرهفَة. فقد تحوَّل تنافسُ المستعمرين وجشعُهم أحيانًا إلى ثغرة في الطريق المسدود، ساعدت الليبيين على المناورة السياسية لصالح التحرر من ربقة الاستعمار، والمحافظة على وحدة بلدهم من التقسيم الجغرافي وتقاسم النفوذ.

فإذا كان احتلال ليبيا قد تمَّ باتفاق بين القوى الاستعمارية، مراعاة للتوازن بين أطماع تلك القوى في الإقليم كله، فإن استقلال ليبيا قد تمَّ بسبب "الحرمان المتبادل" بين تلك القوى؛ حيث عجزت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا عن الاتفاق على تقاسم الأرض الليبية، وتقسيمها إلى دويلات تسير في فلكها: برقة لبريطانيا، وطرابلس لإيطاليا، وفزان لفرنسا(84). وقد لاحظ حمدان هذه المفارقة فكتب: "من الحقائق الجيوبوليتيكية المثيرة واللافتة أن ليبيا، كما وقعت -في البداية- للاستعمار نتيجةً للعبة القوى، حصلت على استقلالها في النهاية بفضل صراع القوى. والفارق بين الحالتين هو التواطؤ والاتفاق على تقاسم الجائزة الاستعمارية في الأولى، والتضارب والعجز عن الاتفاق إلى حد الحرمان المتبادل في الثانية"(85).

ثم جاء دخول الاتحاد السوفيتي على الخط، باعتباره إحدى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ومطالبته بطرابلس بدلًا من إيطاليا، لتنقذ ليبيا من التمزيق؛ حيث فزع الحلفاء الأوروبيون المتحفزون لاقتسام الغنيمة الليبية من دخول الروس على الخط، وحصولهم على موطئ قدم على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في مواجهة أوروبا، فتنازلوا عن فكرة تقسيم ليبيا، وبادروا بالاعتراف باستقلالها دولة واحدة موحَّدة، "لا رغبة في استقلالها، ولكن إبعادًا للاتحاد السوفيتي، واستبعادًا لخطر تسلله إلى البحر المتوسط"(86). وقد لخص حمدان هذه المفارقة بقوله: "لقد اختلف الاستعماريون، فاستقلَّت المستعمَرة"(87).

5. الدلالات الاستراتيجية المتجددة

تتسم العديد من أفكار حمدان عن الجغرافيا السياسية الليبية بالصلابة ومقاومة الزمن، فهي لا تزال تحافظ على قيمتها رغم مرور نحو نصف قرن على كتابتها، والسبب في ذلك هو منهجية حمدان التي تركِّز على العناصر الثابتة من الجسد السياسي، كالموضع والموقع والأبعاد. وفي حالة كتابه عن ليبيا تحديدًا، فإن أفكار حمدان عن المربعات الليبية الأربعة، وعن النواتين وغلافهما الصحراوي، وعن مشكلة اتساع المساحة وندرة السكان، وعن أبعاد ليبيا المتعددة... لا تزال مفاتيح تحليلية ثمينة لأية دراسة سياسية أو استراتيجية للحالة الليبية.

ولا تزال بعض المعادلات الليبية التي تحدث عنها حمدان ثابتة نسبيًا، فالاختلال بين الوفرة الجغرافية والندرة الديمغرافية لم تتغير كثيرًا منذ أن ألَّف حمدان كتابه قبل نحو نصف قرن، بل إن بعض الدراسات الليبية الحديثة نسبيًا تشير إلى تراجع النمو الديمغرافي الليبي في العقود الأخيرة، ومنها دراسة للباحث

والسياسي الليبي، نزار كعوان، لاحظ فيها تراجع النمو السكاني في ليبيا من 2.8٪ عام 1995 إلى 1.8٪ عام 2006(88)، واعتبر "تهديد الفراغ السكاني" أحد التهديدات الاستراتيجية لمستقبل ليبيا، وعبَّر عن خشيته من أن يتم ملء هذا الفراغ من جهة الجنوب أو الشرق(89).

ويكفي من صلابة أفكار حمدان عن الجغرافيا السياسية الليبية، أن عددًا من الكتَّاب الغربيين الذين درسوا ليبيا بعده بعقود لم تخرج كتاباتهم عمَّا توصَّل إليه إلا قليلًا، وكاد بعضها أن يكون تلخيصًا للخطوط العريضة التي ذكرها حمدان، كما هي الحال في مقال الأكاديمي الفرنسي، باتريس غوردين (Pa–trice Gourdin)، المعنون بـ"جغرافية ليبيا السياسية"(90).

وعلى عكس تلك الأفكار المحتفظة بقيمتها التحليلية إلى اليوم، فإن جُلَّ ما ورد في الكتاب من إحصائيات عن معطيات الوضع الليبي قد تجاوزه الزمن، ويحتاج المهتم بهذه المعطيات إلى الاطلاع على الدراسات الأحدث. كما أن النَّفَس السياسي الذي صاغ به حمدان كتابه قد تجاوزه الزمن أيضًا؛ فقد كتب حمدان كتابه في سياق الحماس لإعلان الوحدة بين مصر وليبيا عام 1972، ضمن ما عُرف باسم "اتحاد الجمهوريات العربية". وإذا كان يُحمَد لحمدان حماسُه للوحدة بين الدول العربية، فإنه لم يكن مدركًا –فيما يبدو– لهشاشة تلك الوحدة، التي تم إعلانها ارتجالًا على ألسنة أنظمة عسكرية شمولية، يسود الارتياب علاقاتها، ودون تخطيط مؤسسي أو تأسيس شعبي يضمن بقاء تلك الوحدة. فلا عجَب أن انهارت الوحدة المصرية–الليبية بعد ذلك، بل وتحوَّلت إلى مواجهة عسكرية بين معمر القذافي وأنور السادات، فيما عُرف باسم "حرب الأيام الأربعة" في يوليو/تموز 1977.

وتبقى الدلالات الاستراتيجية والسياسية لأفكار جمال حمدان عن الجغرافيا السياسية ذات أهمية بالغة، وهي التي يجب التركيز عليها اليوم بالنسبة لقادة الشعب الليبي وحلفائه السَّاعين إلى تمكينه من تقرير مصيره السياسي، وبناء نظام ديمقراطي حر، بعيدًا عن الاستبداد الداخلي أو الوصاية الخارجية. فالأفكار التي طرحها حمدان تكشف الجذور التاريخية والإطار الجغرافي لعدد من المعضلات التي تعيشها ليبيا اليوم، وتُعِين على التعامل الجدي معها باعتبارها إشكالات بنيوية متجذِّرة، لا مجرد أعراض عابرة للأزمة السياسية الحالية.

وفيما بقي من هذه الدراسة نستعرض بعض الدلالات الاستراتيجية المتجددة لأفكار جمال حمدان عن الجغرافيا السياسية الليبية، ونكتفي من ذلك بثلاث قضايا كبرى، محلية وإقليمية ودولية، وهي: انبعاث الثنائية الإقليمية من جديد في ليبيا بشكل خطير يهدد وحدة البلاد، والانزياح السياسي في أدوار الأبعاد الليبية وفي آثارها على ليبيا، ثم تجدد التكالب الدولي على ليبيا فيما يشبه الأعوام السابقة على استقلالها. وتصلح هذه القضايا الثلاثة لأن تكون بؤرة الاهتمام في تفكير قادة الشعب الليبي وحلفائه، وفي خططهم السياسية والاستراتيجية اليوم.

أولاً: انبعاث الثنائية الإقليمية

إن إحدى أعظم المعضلات التي تعيشها ليبيا اليوم هي التجاذب السياسي الناتج عن الثنائية الإقليمية الضاربة الجذور في الزمان والمكان الليبييْن؛ فثنائية الغرب الطرابلسي والشرق البرقاوي إشكالية موغلة في القدم، كما بسطناه في الفقرات السابقة من هذه الدراسة، وقد تولَّد عن هذه الثنائية -ولا يزال يتولَّد- عددٌ من الحساسيات الاجتماعية والثقافية التي تتجسد أحيانًا في شكل

تجاذب سياسي يهدِّد كينونة الدولة الليبية ووحدتها. وكثيرًا ما استغلت القوى الصاعدة في الجوار الليبي والقوى الدولية الطامعة هذه الثنائية، لإضعاف ليبيا، وتسهيل السيطرة عليها، أو على شطر منها على الأقل.

وما نعيشه اليوم من اقتتال بين القوى السياسية والعسكرية الليبية المنشطرة -في مجملها- بين الغرب الطرابلسي والشرق البرقاوي، تجسيدٌ لما يمكن أن تؤول إليه هذه الثنائية الإقليمية في أوقات الأزمات. وقد ألحَّ بعض منظِّري الجغرافيا السياسية الغربيين في الأعوام الأخيرة على هذه الثنائية، ونشروا مزاعم عن هشاشة الكيان السياسي الليبي تاريخيًا، فيما يشبه تسويق الاستغلال السيء لهذه الثنائية في لعبة النفوذ الدولي بالفضاء الليبي. ومن أبرز هؤلاء المنظِّرين: الأميركي، روبرت كابلان (Robert Kaplan)، صاحب كتاب "انتقام الجغرافيا"(91). وقد أوردنا من قبلُ شواهد التاريخ على الوحدة السياسية في تاريخ ليبيا، بما يكفي لنقض نظرية كابلان عن الهشاشة التاريخية لكيان الدولة الليبية.

وربما يكون المدخل المناسب للتغلب على إشكالية الثنائية الإقليمية اليوم هو التعامل معها باستراتيجية من شقين: متناقضين في ظاهرهما، ومتكاملين في حقيقة الأمر. أولهما: تدعيم قوة السلطة المركزية، من خلال بناء نواة عسكرية وأمنية وإدارية مهنية وصلبة، ومنقادة للسلطة المدنية الشرعية. وليس هذا بالأمر السهل في ظل الاستقطاب السياسي والعسكري الحالي؛ حيث لا يزال بعض الليبيين متمسكين بسلاحهم بدوافع شتى، كما لاحظ إبراهيم فريحات، فبعضهم بسبب "ضعف الثقة في عملية الانتقال السياسي،" وآخرون بسبب "الحرص على إنقاذ ثورة 17 فبراير/شباط"(92).

والشق الثاني من هذه الاستراتيجية هو المرونة السياسية في توزيع السلطة

والثـروة بمـا يرفـع الإحسـاس بالغـبن أو التميـز، ويُنَمِّـي روح الـولاء للوطـن الواحـد. فالانتهازيـة التـي حكَـم بهـا معمـر القذافـي ليبيـا أربعـة عقـود (1969-2011)، وضرْبـه بعـض مكونـات المجتمـع ببعـض، رسَّـخا البـداوة السياسـية، والرخـاوة الإداريـة، والانشـطار الإقليمـي؛ وهـذا أمـر يحتـاج الليبيـون إلـى تداركـه اليـوم. ومن غيـر عـلاج ناجـع للثنائيـة الإقليميـة، والاسـتقطاب السياسـي والعسـكري، سـيظل خطرُ الاقتسـام الثنائـي تهديـدًا للدولـة الليبيـة، سـواء جـاء فـي شـكل تقاسـم ناعـم للنفـوذ، أو اقتسـام صلْـبٍ للجغرافيـا الليبيـة.

ثانياً: انزياح الأبعاد الليبية

مـن الـدلالات الاسـتراتيجية المتجـددة قضيـة الأبعـاد الليبيـة الأربعـة التـي شـرحها حمـدان باسـتفاضة. فهـذه الأبعـاد الأربعـة -التـي اعتبرناهـا خمسًـا بإضافـة البعـد الأناضولـي إليهـا- جعلـت ليبيـا موقـع جـذب للقـوى الإقليميـة فـي حـوض المتوسـط وحولـه، بـل للقـوى الدوليـة البعيـدة مثـل روسـيا وأميـركا. وكثيـرًا مـا وضـع هـذا التجـاذب ليبيـا فـي حالـة انكشـاف اسـتراتيجي أمـام القـوى الخارجيـة. بيـد أن تغيُّـرًا عميقًـا قـد جـدَّ علـى هـذه الأبعـاد منـذ أن نشـر حمـدان كتابـه عـن ليبيـا، عـام 1973، فيمـا يشـبه الانزيـاح السياسـي فـي أدوار هـذه الأبعـاد وآثارهـا، فضـلًا عـن بـروز البعـد الأناضولـي، الـذي كان ضامـرًا فـي الماضـي، وتجاهلـه حمـدان فـي كتابه:

- فالبعـد المشـرقي الـذي رآه حمـدان سـندًا ومـددًا طبيعيًـا لليبيـا أصبـح اليـوم خطـرًا عليهـا. ولـم يكـن ذلـك بسـبب تغيُّـر فـي الوشـائج التاريخيـة والحضاريـة العميقـة التـي تربـط الشـعب الليبـي بشـعوب المشـرق العربـي، خصوصًـا فـي مصـر، بـل لأن هـذا الجـوار المشـرقي أصبـح فـي موقـع المفعـول بـه اسـتراتيجيًا، منـذ انـدراج مصـر فـي الفَلَـك الأميركي-الإسـرائيلي، وارتهـان سـوريا للسـطوة الروسـية، وانخـراط

السعودية في حركة الثورة المضادة. لقد مضت تلك الأيام التي كان فيها الليبيون يلجؤون إلى مصر من همجية الاحتلال الإيطالي الفاشي، ويتخذونها عمقًا استراتيجيًا لمقاومة ذلك الاحتلال، كما مضت تلك الأيام التي كانت فيها ليبيا ممرًا للسلاح المصري إلى الثورة الجزائرية المجيدة ضد الاستعمار الفرنسي، وحلَّ محلَّها واقع جديد أصبحت مصر فيه اليوم جسرًا لاحتلال جديد مقنَّع، يسعى لوأد الثورة الليبية، والسيطرة على ثروة ليبيا وقرارها. وهذا الواقع الجديد -وإن كان عارضًا طارئًا- يضع ليبيا في حرج استراتيجي كبير.

- والبعد المغاربي الذي تنتمي إليه ليبيا بشريًا وجغرافيًا مشلول الإرادة إلى حدٍّ بعيد في التعامل مع المعضلة الليبية، رغم الإمكانات السياسية والعسكرية الكبيرة التي تمكِّنه من ترجيح كفة الديمقراطية والتحرر في ليبيا. ولعل الجزائر تتحمَّل المسؤولية الكبرى في تراخي الدور المغاربي في ليبيا اليوم؛ فالجزائر هي المعادل المغاربي لمصر في الحالة الليبية من حيث الحجم والقوة، وتمتد حدودها مع ليبيا مسافة شاسعة كامتداد الحدود الليبية المصرية، ويقع عدد من حقول نفطها وغازها قرب حدودها مع ليبيا. لكن الحياد السلبي لا يزال يهيمن على الموقف الجزائري في ليبيا، لأسباب كثيرة، ربما يكون أهمَّها التأثيرُ الفرنسي على النخبة الحاكمة في الجزائر، وخوف هذه النخبة من أي موقف يثير حفيظة فرنسا. وتبقى اتفاقية "الصخيرات" التي رتَّب لها واحتضنها المغرب هي النقطة المضيئة في الموقف المغاربي كله. لكن المغرب ليست له حدود مشتركة مع ليبيا، ولا يملك أكثر من المبادرة الدبلوماسية التي قد لا ترحب الجزائر بنجاحها، نظرًا للحساسية السياسية العدَمية المزمنة بين البلدين منذ عقود، بسبب الخلاف على الصحراء.

- والبعد الجنوبي الإفريقي الذي اعتبره حمدان أضعف أبعاد ليبيا لم يعد اليوم ضعيف التأثير فيها. والسبب هو أن هذا البعد أصبح امتدادًا للبعد الشمالي في تأثيره على ليبيا، بسبب النفوذ الفرنسي في الدول الإفريقية جنوب ليبيا (خصوصًا تشاد والنيجر). ورغم أن هذا البُعد يحمل إمكانات لبناء جسور سياسية مهمة، بحكم الترابط الإسلامي بينه وبين ليبيا، إلا أن ضعف الدول الإفريقية المجاورة لليبيا من جهة الجنوب، وارتهان إرادتها السياسية لفرنسا، جعل أثرها على القضية الليبية يتراوح بين السلبي المضرِّ، والسالب الذي لا وزن له. أما السودان -الذي يجمع بين البُعدين، الإفريقي والعربي- فقد اتسم تأثيره في الصراع الليبي الحالي بالسلبية الشديدة، واستمدَّ منه الخارجون على الشرعية الليبية بعض المدد من المقاتلين المرتزقة، تبعًا لمواقف دول عربية وغربية منخرطة في الثورة المضادة لمطامح الشعب الليبي وغيره من الشعوب العربية.

- أما البعد البحري الأوروبي فهو مزيج من الأطماع الاستعمارية العتيقة، والارتباك في التعامل مع الحالة البركانية على الضفة الجنوبية من البحر المتوسط بشكل عام. ففرنسا هي أشد الدول عداوة لمطامح الشعب الليبي إلى الحرية والديمقراطية واستقلال القرار. وتنظر فرنسا تقليديًّا إلى ليبيا باعتبارها منطقة فراغ داخل إقليم تهيمن عليه الاستراتيجية الفرنسية، ولم تفتأ فرنسا تطمح إلى إدراج ليبيا ضمن مناطق نفوذها المحيطة بليبيا من جهة الغرب (تونس والجزائر)، ومن جهة الجنوب (النيجر وتشاد). فما لاحظه حمدان من خطر البعد البحري على ليبيا يتجسد اليوم أكثر ما يتجسَّد في السياسة الفرنسية. ورغم أن هناك دولًا أوروبية أخرى أقل عداوة وأكثر تفهمًا -في الظاهر- لمطامح الشعب الليبي، فإن البعد البحري الأوروبي عمومًا كان -ولا

يـزال- خطـرًا علـى حريـة ليبيـا واسـتقلال قرارهـا.

- ويبقـى البعـد الخامـس البحـري الأناضولـي -الـذي أغفلـه حمـدان- هـو أهـم هذه الأبعـاد اليـوم، وأعمقهـا أثـرًا فـي المعادلـة الليبيـة. فالاتفـاق بـين تركيـا وليبيـا علـى تحديـد حـدود الميـاه الاقتصاديـة الخالصـة بـين البلديـن، وعلـى عـدد مـن أوجـه التعـاون الاسـتراتيجي الأخـرى، فتـح البـاب لتغييـر المعادلـة الداخليـة الليبيـة لصـالح التحـول الديمقراطـي واسـتقلال القـرار، وفجَّـر إمكانـات كامنـة للتعـاون المثمـر، قـد تغيِّـر مصائـر الشـعوب المسـلمة التـي تطـوِّق البحـر المتوسـط مـن الجنـوب، والشـرق، وشـمال الشـرق. فالحلـف الاسـتراتيجي الـذي نعيـش بـوادره اليـوم بـين تركيـا وليبيـا مكسـب اسـتراتيجي للطرفـين وللإقليـم كلـه، بالنظـر إلـى تأثيـره علـى أمـور كبـرى، منهـا: غـاز شـرق المتوسـط، ومسـتقبل الثـورات العربيـة، والعلاقـات التركيـة- المغاربيـة، والعلاقـات التركية-الأوروبيـة. كمـا أن هـذا الحلـف قـد يكـون عاصمًـا مـن تقسـيم ليبيـا علـى خطـوط الثنائيـة الإقليميـة القديمـة بـين شـرقها وغربهـا؛ ذلـك أن بقـاء ليبيـا موحَّـدة مصلحـة اسـتراتيجية تركيـة؛ لأن الشـرق الليبـي هـو المواجـه للسـواحل التركيـة، ومـن دونـه لا يكـون لاتفاقيـة الميـاه الاقتصاديـة بـين البلديـن قيمـة قانونيـة كبيـرة.

والعبـرة المهمـة مـن هـذه الانزياحـات السياسـية والاسـتراتيجية فـي الأبعـاد الليبيـة، هـي أن هـذه الأبعـاد، رغـم ثباتهـا الجغرافـي، فـإن أثرهـا الاسـتراتيجي غيـر ثابـت؛ فمـا كان بُعـدًا مشـرقيًا مسـاندًا لقـوة ليبيـا أصبـح خصمًـا مـن قوَّتهـا اليـوم، ومـا كان بُعـدًا مغاربيًـا وعمقًـا اسـتراتيجيًا لليبيـا يتَّسـم اليـوم بسـلبية وعجْـز تجـاه الصـراع الليبـي. ومـا كان بعـدًا جنوبيًـا إفريقيًـا أصبـح مُلْحَقًـا بالبعـد الشـمالي فـي وجهـه الفرنسـي. أمـا مـا كان جـزءًا ثانويًـا مـن بُعـد ليبيـا البحـري -وهـو تركيـا- فقـد أصبح

اليوم أهمَّ الأبعاد الليبية وأعمقها أثرًا استراتيجيًّا. وقد يحمل المستقبل تبدلاتٍ سياسيةً في أدوار هذه الأبعاد الليبية الخمسة، وتأثيرها في المعادلة الداخلية الليبية، خصوصًا إذا تبدَّلت المعادلة السياسية الداخلية في مصر والجزائر لصالح الانتقال الديمقراطي وحكم الشعوب. وفي كل الأحوال، فإن ثبات الجغرافيا ينبغي قراءتُه في ضوء تحوُّل الاستراتيجيات، وتبدُّل الاستراتيجيات ينبغي تأطيره بعوامل الثبات الجغرافي.

ثالثاً: تجدد التكالب الدولي

وأخيرًا، فإن من الدلالات المتجددة لتأملات جمال حمدان في الجغرافيا السياسية الليبية حديثه عن الصراع الدولي في ليبيا وعليها، وأَثَر ذلك الصراع في احتلال ليبيا واستقلالها، أي باعتباره خطرًا على الليبيين وفرصة لهم في الوقت ذاته. ومن العجيب أن يشبه وضْعُ ليبيا اليوم -من حيث تكالب القوى الدولية عليها -وضعَها قُبيْل استقلالها منذ سبعة عقود. فالقوى الأوروبية تضع عينها على ليبيا، وتحاول أن تضع يدها عليها، متعاونة حينًا، ومتنافسة أحيانًا. والروس يطمحون إلى توسيع نفوذهم على الضفة الشرقية للمتوسط في سوريا، ليصل إلى الضفة الجنوبية في ليبيا. والأميركيون -الذين تجوب أساطيلهم عُباب البحر المتوسط منذ الحرب العالمية الثانية- يلاحظون بترقُّبٍ الطموحَ الروسي والتنافسَ الأوروبي.

وإذا كان اتفاق القوى الدولية أدَّى إلى احتلال ليبيا في مطلع القرن العشرين، واختلافُ القوى الدولية أدَّى إلى استقلالها منتصفَ القرن العشرين -كما رأينا في ثنايا هذه الدراسة- فإن العبرة التاريخية المهمة لقادة الشعب الليبي وحلفائه اليوم هي ضرورة الذكاء السياسي، والبراعة الدبلوماسية، للاستفادة

القصوى من التناقض بين القوى الدولية اليوم، لتدعيم الموقف الوطني الليبي، وتعضيد موقف حلفاء الشعب الليبي، وتحقيق الانتقال الديمقراطي في ليبيا بأرخص ثمنٍ وأخصر طريقٍ.

فالدخول الروسي على الخط الليبي قد يجعل القوى الغربية المعادية لحرية الشعوب العربية تتفهم التحول الديمقراطي في ليبيا، والتمكين للسلطة الشرعية فيها، صيانةً لها من السقوط بيد الروس، الذين تحرص القوى الغربية على إبعادهم عن الضفة الجنوبية للمتوسط. كما قد يدفع الدخول الروسي إلى ليبيا إلى تقبُّل القوى الغربية للحلف التركي-الليبي باعتباره بديلًا عن الخطر الروسي الداهم. وسيكون هذا شبيهًا بالسابقة التاريخية التي أشرنا إليها من قبلُ، وهي تنازلُ فرنسا وإيطاليا وبريطانيا عن فكرة تقاسم ليبيا منتصف القرن العشرين، بعد أن أبدى الاتحاد السوفيتي طمعًا في الحصول على موطئ قدم في ليبيا. على أن كل ذلك سيعتمد على مآلات التنافس التركي-الأوروبي الحالي على شرق حوض المتوسط وموارد الطاقة فيه: تعاونًا أو مواجهةً.

وفي كل الأحوال، فإن من الحكمة السياسية اليوم أن يستثمر قادة الشعب الليبي وحلفاؤه التناقضَ بين القوى الدولية الطامعة، لاستعادة القرار الوطني، وترسيخ التحول الديمقراطي، وتمتين استقلال القرار الليبي. على أن كل ذلك ينبغي تحقيقه دون السقوط في استقطاب دولي حاد، يدفع بعض الأطراف الدولية -خصوصًا روسيا- إلى معاداة الشعب الليبي، ووضع ثقلها في صف الثورة المضادة، التي هي أكبر خطر على ليبيا وعلى الإقليم كله اليوم. ففي ذلك خطرُ تكرار التجربة السورية المريرة في ليبيا.

وربما يكون وولفرام لاشير (Wolfram Lacher) مُحِقًّا في تأكيده على أن تدويل

المسألة الليبية كان أمرًا لا مفرَّ منه، وأنه "ما لم تتمكن القوى الدولية من الاتفاق على أن السلطة المركزية في ليبيا ينبغي إعادة بنائها، بدلًا من الهيمنة عليها أو الالتفاف من حولها، فإن حالة التمزق في ليبيا ستستمر"(93). فاتفاق القوى الدولية متناقضة المصالح على مبدأ وحدة ليبيا -حتى الآن- مكسبٌ مهم، يجب على قادة الشعب الليبي عدم التفريط فيه.

خلاصات

تناولت هذه الدراسة رؤية البحَّاثة المصري، جمال حمدان، للجغرافيا السياسية الليبية، وكشفت عن المفاهيم التي اتخذها مفاتيح تحليلية لتلك الرؤية، واستعرضت أهمَّ الخلاصات التي توصل إليها خلال تأمله في بنية الجغرافيا الليبية (المربعات الأربعة، والشريط الساحلي، والنواتان، والغلاف الصحراوي)، وفي تشخيصه لموقع ليبيا في المكان، وما أثمره هذا الموقع من الأبعاد الأربعة (المشرقي، والمغربي، والبحري، والإفريقي) والمحورين (الأفقي والرأسي).

ويمكن مراجعة رؤية حمدان للجغرافيا السياسية الليبية في ضوء التطور في القانون الدولي للبحار، كما لاحظ الخبير الليبي في هذا المضمار، علي أبو سدرة. وتبدو هذه المراجعة واردةً اليوم أكثر من أي وقت مضى، في ظل الصراع الاستراتيجي على الحدود البحرية والمياه الاقتصادية الخالصة، بين ليبيا وتركيا من جانب، والقوى الأوروبية ومَن لحق بها مِن جانب آخر. على أن السيادة على المياه الاقتصادية الخالصة تختلف عن السيادة الكاملة على المساحة البرية والمياه الإقليمية. وهذا أمر يَحْسُن أخذه في الاعتبار عند أية مراجعة لنظرية جمال حمدان في الجغرافيا السياسية الليبية. وفي كل الأحوال، فإن الأفكار الكبرى التي طرحها حمدان لا تزال تحتفظ بالكثير من قيمتها في فهم

الصراع في ليبيا وعليها اليوم، خصوصًا إذا وُضعت هذه الأفكار في سياق الزمان، ونُظر إليها نظرة مرنة، تميِّز بين ثوابت الجغرافيا وتحولات السياسة.

وقد استدركت هذه الدراسة على حمدان تجاهله للبعد الأناضولي من أبعاد ليبيا، وأضافت هذا البعد الخامس إلى الأبعاد الليبية الأربعة التي ذكرها. كما تحفَّظْت الدراسة على موقفه الأيديولوجي المتحيِّز تجاه الأتراك بشكل عام. وفي هذا الموقف تحديدًا يبدو لنا أن جمال حمدان -على عُمْق تحليلاته وسعَة اطلاعه- لم يستطع التخلص تمامًا مما دعوناه هنا: الخطايا الكلاسيكية في الجغرافيا السياسية، وأهمها: الجبرية المكانية، والمركزية العرقية. ففي دراسته الموسوعية عن "شخصية مصر"، وفي دراسته عن ليبيا -بشكل أخفَّ- تبدو الجبرية المكانية حاضرةً في تفكيره. وفي حديثه عن الأتراك وتاريخهم، تبدو المركزية العرقية طاغيةً على تحليلاته ضمن جميع كتبه. وهذا أمرٌ من المهم أن ينتبه له دارسو حمدان والمعجبون بسيرته العلمية والعملية، وهم اليوم كثير.

ومع هذه الاستدراكات والتحفظات، يبقى جمال حمدان شخصية علمية ذاتَ نظرة ثاقبة، وتظلُّ نظَراته ونظرياته في الجغرافيا السياسية العربية عميقة ومثيرة للتفكير والتدبُّر. وعسى أن يجد تراث هذا المفكر اللامع اهتمامًا جديدًا، يتجاوز ما هو شائع اليوم من تمجيد عبقريَّته الشخصية، والتحسُّر على حياته الصعبة، والتوجُّع على وفاته المُفْجعة، إلى استثمار أفكاره، وتقويمها، ونقدها، ثم البناء عليها، من أجل تحقيق عالَم أفضل وأنبلَ على أرض العروبة والإسلام. فتلك كانت رسالةَ الحياة بالنسبة لجمال حمدان، والهمَّ الأهمَّ من وراء جهده واجتهاده.

وفي الختام، نتمنى أن تكون هذه الدراسة مُعينة على التأمل الواعي في الأزمة الليبية الحالية، وحافزة للِّيبيِّين -وكل من يريد لهم الخير- على العمل على

بصيرة، من أجل إخراج ليبيا من محنتها. فبدلًا من التقسيم والديكتاتورية والحرب الأهلية، يستطيع الليبيون -بشيء من الوعي الذاتي، والبصيرة الاستراتيجية، واستيعاب سياقات الزمان والمكان والإمكان- بناء ليبيا جديدة حرة وديمقراطية وموحَّدة، تليق بالوفاء لدماء الشهداء، الذين بذلوا حياتهم في ثورة 17 فبراير/شباط 2011 المجيدة، وخلَّصوا الشعب الليبي من الديكتاتورية الدموية التي جثمتْ على صدره أربعة عقود.

المراجع

(1) عبد الحميد صالح حمدان، صاحب شخصية مصر وملامح من عبقرية الزمان، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993)، ص 52. وسنلتزم في هذه الإحالات باختصار اسم جمال حمدان عند الاقتضاء إلى "حمدان"، وذكْر اسم أخيه "عبد الحميد حمدان" كاملًا، تجنبًا للخلط بينهما.

(2) عبد الرؤوف أبو السعد، "جمال حمدان وعبقرية المكان"، في كتاب مجموعة من المؤلفين، شخصية مصر: تكريم جمال حمدان، (مدريد، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، 1995)، ص 82.

(3) جمال عبد الكريم، "شخصية مصر وجمال حمدان،" المرجع السابق، ص 18.

(4) عبد الحميد حمدان، صاحب شخصية مصر، ص 85-84.

(5) المرجع السابق، ص 56.

(6) نقلًا عن المرجع السابق، ص 118.

(7) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996)، ص 8.

(8) المرجع السابق، ص 11.

(9) نقلًا عن: عبد الحميد حمدان، صاحب شخصية مصر، ص 111.

(10) نقلًا عن المرجع السابق، ص 120.

(11) المرجع السابق، ص 83-82.

(12) حمدان، الجماهيرية العربية الليبية، ص 11.

(13) المرجع السابق، ص 51-50.

(14) Alexandros Stogiannos, The Genesis of Geopolitics and Friedrich Ratzel: Dismissing the Myth of the Ratzelian Geodeterminism (Switzerland: Springer, 2019), 9.

(15) عن قوانين راتزل السبعة للتوسع المكاني، راجع المرجع نفسه، ص 147-136.

(16) انظر: جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، (القاهرة، دار الهلال،

1995)، ص 482–404.

(17) المرجع السابق، ج 4، ص 442.

(18) حمدان، الجماهيرية العربية الليبية، ص 38.

(19) المرجع السابق، ص 158.

(20) المرجع السابق، ص 172.

(21) المرجع السابق، ص 160.

(22) المرجع السابق، ص 160.

(23) المرجع السابق، ص 160.

(24) المرجع السابق، ص 173.

(25) المرجع السابق، ص 174.

(26) المرجع السابق، ص 173.

(27) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع علي أبو سدرة، خبير ليبي بالقانون الدولي للبحار، 29 يوليو/تموز 2020.

(28) حمدان، الجماهيرية العربية الليبية، ص 175.

(29) المرجع السابق، ص 24.

(30) المرجع السابق، ص 41.

(31) المرجع السابق، ص 41.

(32) المرجع السابق، ص 41.

(33) المرجع السابق، ص 26.

(34) انظر مثلًا:

Ronald Bruce St John, Historical Dictionary of Libya (Lanham: Scarecrow Press, 2006), 193–194.

(35) حمدان، الجماهيرية الليبية، ص 42–41.

(36) المرجع السابق، ص 82.

(37) المرجع السابق، ص 83–82.

(38) المرجع السابق، ص 109.

(39) المرجع السابق، ص 108.

(40) عن هذه الحساسيات الدستورية التي تفاقمت بعد ثورة 17 فبراير/شباط، راجع مثلًا:

Nadine Schnelzer, Libya in the Arab Spring: The Constitutional Discourse since the Fall of Gaddafi (Erlangen: Springer VS, 2016), 85.

(41) حمدان، الجماهيرية الليبية، ص 139.

(42) المرجع السابق، ص 140.
(43) المرجع السابق، ص 140.
(44) المرجع السابق، ص 140.
(45) انظر: المرجع السابق، ص 142.
(46) المرجع السابق، ص 142.
(47) انظر: المرجع السابق، ص 145.
(48) المرجع السابق، ص 146.
(49) المرجع السابق، ص 147.
(50) المرجع السابق، ص 143.
(51) المرجع السابق، ص 143.
(52) المرجع السابق، ص 144.
(53) انظر: المرجع السابق، ص 144.
(54) المرجع السابق، ص 144.
(55) المرجع السابق، ص 143–142.
(56) انظر: المرجع السابق، ص 138.
(57) المرجع السابق، ص 141.
(58) المرجع السابق، ص 147.
(59) المرجع السابق، ص 147–146.
(60) المرجع السابق، ص 148.
(61) عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (بيروت، دار الفكر، 1988)، 1/464. والإبرازات في النص مِن فِعل كاتب هذه الدراسة، ومثلها أي إبرازات في اقتباسات لاحقة.
(62) حمدان، الجماهيرية الليبية، ص 148.
(63) المرجع السابق، ص 149.
(64) المرجع السابق، ص 149.
(65) المرجع السابق، ص 32.
(66) المرجع السابق، ص 46.
(67) انظر مثلًا:

St John, Historical Dictionary of Libya, 193.

(68) جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، (بيروت: دار الشروق: 1983)، ص 26.
(69) المرجع السابق، ص 46.

(70) المرجع السابق، ص 45.
(71) جمال حمدان، العالم الإسلامي المعاصر (القاهرة: عالم الكتب، 1971)، ص 95.
(72) المرجع السابق، ص 95.
(73) حمدان، شخصية مصر، ج 4، 476.
(74) المرجع السابق، ج 4، ص 653. وانظر أيضًا: ج 4، ص 656، ج 4، ص 659.
(75) حمدان، العالم الإسلامي المعاصر، ص 66.
(76) انظر مثلًا: حمدان، شخصية مصر، ج 4، ص 722.
(77) عن اتهام راتزل بالعنصرية والداروينية الاجتماعية، راجع:
Stogiannos, The Genesis of Geopolitics and Friedrich Ratzel, 22- 99-115.
(78) ابن خلدون، العبر، ج 5، ص 428.
(79) استعمل جمال حمدان مفهوم الصراع بين الرمل والطين في عدد من كتبه الأخرى. انظر على سبيل المثال: حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص 14.
(80) حمدان، الجماهيرية الليبية، ص 21.
(81) المرجع السابق، ص 22.
(82) المرجع السابق، ص 44.
(83) انظر: المرجع السابق، ص 44.
(84) Bernard Lugan, Histoire de l'Afrique du Nord: (gypte, Libye, Tunisie, Algrie, Maroc) Des Origines Nos Jours (Monaco: ditions du Rocher, 2016), 511.
(85) حمدان، الجماهيرية الليبية، ص 74-73.
(86) المرجع السابق، ص 77.
(87) المرجع السابق، ص 77.
(88) نزار كعوان، السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير: الواقع والتحديات (طرابلس، منشورات أرتك، 2017)، ص 37.
(89) المرجع السابق، ص 39.
(90) Patrice Gourdin, "Gopolitique de la Libye," la Revue Gopolitique, (Septembre 2011): 18.
(91) انظر هذه المزاعم لدى كابلان:
Robert D. Kaplan, The Revenge of Geography: What the Map Tells Us about Coming Conflicts and the Battle Against Fate (New York: The Random House, 2012), 175.
(92) Ibrahim Fraihat, Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring (New Heaven: Yale University Press, 2016), 27-29.
(93) Wolfram Lacher, Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict (London: I.B. Tauris, 2020), 199.